آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (20) – 25 / 3 / 2017

معهد التخطيط القومي

"مشروع تنمية المثلث الذهبي"

د. أمل زكريا عامر

المدرس بمركز التنمية الاقليمية

يقع المثلث الذهبي في الصحراء الشرقية بين محافظتي قنا والبحر الأحمر، حيث تمتد قاعدته بين سفاجا والقصير، ويقع رأسه عند محافظة قنا وبواجهة بحرية تمتد على البحر الأحمر بطول 80 كم على مساحة 840 ألف فدان. ونظراً لتوافر الثروات المعدنية بالمنطقة وموقعها المتميز، بدأ العمل في دراسة إمكانيات التنمية بها لجعلها منطقة جاذبة للاستثمار ومركزاً صناعياً وتجارياً وتعدينياً وسياحياً يمثل طفرة تنموية كبيرة في جنوب الصعيد من خلال الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والموارد البشرية المتاحة مع إقامة تجمعات عمرانية تساعد على تخفيف الكثافات السكانية للمواطنين وتوفير فرص عمل للشباب.

ويتميز المشروع بعدد من المقومات الهامة التي تؤهله ليصبح محور تنموي هام لمنطقة جنوب الصعيد نظراً لموقعه المتميز والفريد وما يملكه من خامات الثروة المعدنية ذات الميزة النسبية والملائمة للاستخدامات الصناعية العديدة، حيث تعرف منطقة المثلث الذهبي باحتوائها على ثروات معدنية هائلة كالذهب والحديد والكروم واليورانيوم والمنجنيز والفسفور، إضافة إلى الصخور الرسوبية والخامات الأولية كالحجر الجيري والطفلة والجبس التي تدخل في صناعة مواد البناء والبورسلين الذى يدخل في صناعة السيراميك. كما تعد المنطقة مركزاً للجذب السياحي لما تتضمنه من آثار ترجع إلى العصر الفرعوني والروماني والقبطي وغيرها، إضافة إلى أن المنطقة يتخللها عدد من الوديان الصالحة للزراعة والتي يمكن استغلالها في زراعة النباتات الطبية والعطرية.

وتتمتع المنطقة بميزة تنافسية مكانية ناتجة عن وجود محاور للتنمية تربط مناطق الظهير السكاني والزراعي بالصعيد مع المناطق الساحلية على البحر الأحمر، وهما محور قنا – سفاجا بطول 164 كم وعرض 5.7 متر ومحور القصير فقط بطول 174 كم وعرض 7.5 متر. كما يوجد بالمنطقة موانئ تعدينية متخصصة بما يسهل عملية التصدير والاستيراد المباشر للخامات والمنتجات، إضافة إلى قربها من عدد من المطارات وخطوط السكك الحديد، وإطلالها على البحر الأحمر مما يجعلها نقطة للاتصال بحركة التجارة العالمية، ومن المتوقع أن يحقق المشروع طفرة في تنمية جنوب الصعيد صناعياً وتجارياً واقتصادياً وتعدينياً وسكنياً وسياحياً، كما تؤهل هذه المقومات المثلث الذهبي ليكون منفذاً لوجيستياً.

وبناء عليه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1264 لسنة 2013 بتشكيل لجنة وزارية برئاسته لمتابعة تنفيذ مشروع تنمية منطقة المثلث الذهبي للتعدين (سفاجا – القصير – قنا) لاستخراج الخامات المعدنية والمحجرية وعضوية كل من وزراء السياحة، والتجارة والصناعة، والاستثمار، والتخطيط، والتنمية المحلية، والإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والبترول والثروة المعدنية، والنقل، ومحافظي محافظات البحر الأحمر وسوهاج وقنا، وممثل عن وزارة الدفاع، ومدير المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة.

حيث تختص اللجنة الوزارية بإعداد تصور عن الشكل المؤسسي والقانوني للكيان المقترح لإدارة منظومة تنمية المثلث الذهبي، ومخطط شامل للمنطقة يركز على فرص وامكانيات التنمية والاستثمار وتحديد المساحات والاستخدامات الخاصة بالأراضي في كل نشاط والتعاقد مع بيوت الخبرة الأجنبية في هذا الشأن، واقتراح مشروعات البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية وأسلوب طرحها وتمويلها.

وقد تم طرح المشروع على بيوت الخبرة العالمية من أجل وضع خطة متكاملة لتنميته، فازت به شركة إيطالية في مارس 2015 للقيام بإعداد الدراسة التفصيلية والمخطط العام للمشروع، والتي أُعلن عن الانتهاء منها في يناير 2017، وبناء عليها ووفقاً لمقترحات اللجنة الوزارية المعنية بتنمية المثلث الذهبي بشأن إنشاء منطقة اقتصادية جديدة في الصعيد، فقد وافق مجلس الوزراء في اجتماعه رقم 61 في 29 يناير 2017 على إنشاء **الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي** والتي ستعمل كهيئة اقتصادية تتولى إدارة كافة الأنشطة والموارد البشرية والطبيعية التي تقع في نطاق هذه المنطقة الحيوية، وتعمل على تنفيذ المخطط الشامل لتنمية منطقة المثلث الذهبي والذي يتضمن مشروعات في مجال السياحة والتعدين، والزراعة، والبنية الأساسية، والطاقة الشمسية، والميكنة الزراعية، وحفر الآبار، وتحلية مياه البحر وغيرها.

يستغرق المشروع ٣٠ عاماً للانتهاء منه بالكامل، وفقاً لما أعلن عنه وزير التجارة والصناعة، باستثمارات تصل إلى 16 مليار دولار يسهم فيها القطاع الخاص بنحو 6 مليارات دولار. ويتكون من ٣ محاور رئيسية، وهى محور التعدين والصناعات التعدينية من الذهب والفوسفات، ومحور الزراعة والصناعات الزراعية متضمناً استصلاح ٣٠ ألف فدان، ومحور السياحة، وسيكون للإقليم عاصمة شرق قنا في اتجاه البحر الأحمر، ومن المتوقع أن يستوعب ٢ مليون نسمة ويوفر أكثر من ٥٠٠ ألف فرصة عمل مباشرة.

ورغم أن المثلث الذهبي يمكن اعتباره إقليم موارد متعددة، إلا أنه كغيره من الأماكن الواعدة في مصر جميعها أو معظمها في الصحراء مناطق حدود/ مناطق معزولة بعيدة عن العمران والأمن، وتتسم بندرة المياه والجفاف، وهو ما يمثل تحدياً مرتبطاً بالبنية الأساسية كثيفة الاستثمار التي تحتاج إلى تمويل كبير وسنوات عديدة لإنشائها، وهما جانبان مثلا سبباً رئيسياً في فشل أو توقف كثير من المشروعات الكبرى.

لذا هناك **عدد من الاعتبارات يجب أخذها في الحسبان قبل البدء في تنفيذ المشروع**، تتمثل في التالي:

– **مدى دراسة التحديات والمشاكل التمويلية والبيئية والفنية والتشريعية التي واجهت المشروعات القومية السابقة** وأدت إلى ضعف أدائها وعدم تحقيق النتائج المرجوة منها، وفى مقدمتها القصور في دراسات الجدوى (التركيز فقط على الجوانب الفنية مع إهمال الجوانب التجارية والمالية والإدارية والبيئية والاقتصادية) وهو المفترض تضمنه في دراسات الجدوى التي تم إعدادها، لذا من الأهمية بمكان عرض هذه الدراسات أو أجزاء منها على المتخصصين والباحثين لمناقشة نتائجها.

– **التنمية المكانية هي تنمية طويلة الأجل**، وتعد استراتيجية الانتشار المركز هي جوهر التنمية المكانية لكن يجب أن تبدأ من حدود وجود مفردات في البنية الأساسية، ومع التكلفة الاستثمارية الكبيرة للمشروع وتنفيذه على مدار 30 عاماً، من المستحسن البدء من رأس المثلث والتقدم نحو الصحراء ببطء وحسب مسافات معقولة وموارد مؤكدة ومعدل عائد معقول.

– هذا المشروع هو أحد محاور التنمية الطولية شرق النيل، لذا من المهم **بناء منظومة عمرانية متكاملة ومستدامة بما يحقق التوازن المكاني**، والتعامل مع منطقة المثلث الذهبي على أنها

ليست منطقة ذات طبيعة واحدة فهي تشمل مدناً وقرى (حضر وريف) ومناطق زراعية ومناطق صناعية ومناطق سياحية، كل منها له أسلوباً مختلفاً في تنميتها، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أنشطة قائمة بالفعل في المنطقة منذ سنوات عديدة.

- **أهمية تعظيم المنافع من الموارد الطبيعية المتاحة للمشروع**، فإذا كان النصيب الأكبر للمشروع يكمن في المعادن والمواد الخام، فيجب ألا يقف نشاط التعدين عند استخراج المعادن فقط، بل يجب أن يمتد إلى أنشطة تصنيعها وتوطين هذه الصناعات داخل الحيز المكاني للمشروع.

- **هناك مخاوف من الآثار السلبية على البيئة في منطقة المثلث الذهبي** أخذاً في الاعتبار أن الصناعات المتوقع أن تشملها خطط تنمية المنطقة إلى جانب حفر المناجم واستخراج المعادن كلها شديدة الوطأة على البيئة، وأن المخلفات والانبعاثات والصرف الناتج عنها شديد التلويث. خاصة أن الآثار البيئية للمشروع تختلف على مستوى كل نشاط على حدة وليس كحزمة واحدة للمشروع، حيث إن لكل مشروع آثاره البيئية السلبية، والتي يجب أن تضاف إلى تكلفته.

- **تمثل الزلازل والسيول أهم المخاطر الطبيعية** التي تواجه منطقة الدراسة والتي يجب أخذها في الاعتبار عند توزيع مشروعات التنمية بالمنطقة.

- **العمل على الترويج والإعلان عن تلك المشروعات** بعرض مقترحات على المستثمرين وطرح نماذج بعض الصناعات المقترحة في منطقة المثلث في صناعة السيراميك وانتاج الأسمدة الفوسفاتية والإسمنت والطوب الطفلي والزجاج وغيرها.

- **إتباع سياسات ملائمة لتخصيص الأراضي** بتيسير شروط التعاقد وتوفير الاحتياجات من الطاقة بأسعار معقول مع الأخذ بقرارات المجلس الأعلى للاستثمار بالتيسير على المستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في هذه المناطق التي أهملت لعقود طويلة من مشروعات التنمية، مع عدم المغالاة في التيسيرات والمزايا والحوافز الممنوحة لضمان جدية المستثمرين.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد.

معهد التخطيط القومي- صلاح سالم- مدينة نصر – القاهرة- ت 22629225
بريد الكتروني:inp.technicaloffice@gmail.com
www.inplanning.gov.eg